السياسة النفطية العراقية في عهد وزارة ناجي طالب
(٩ آب ١٩٦٦–١٧ تموز ١٩٦٧)

أ.م.د. صالح جعيول جويعد السراي
كلية التربية- جامعة ذي قار

أ.م.د. الدكتور مؤيد شاكر كاظم الطائي
كلية الآداب - جامعة ذي قار

المقدمة

للقطاع النفطي تأثيراً واضحاً في اقتصاديات العراق ، اذ انه يعد المكون الرئيس للميزانية الاقتصادية والموجه لها،وعليه تتوقف الخطط الاقتصادية والمشاريع الخاصة بالقطاعات الاخرى لاسيما غير الإنتاجية ، كانت موارده ومازالت تسهم بشكل فاعل في تطوير المؤسسات العسكرية والاقتصادية والادارية والاجتماعية،وبخاصة التعليمية والصحية والطرق والمواصلات والزراعة وغيرها .

ان الترابط الوثيق بين الجانب الاقتصادي والسياسي جعل نتيجة النفط محركاُ بارزاُ لمعظم الأحداث السياسية التي شهدها العراق خاصة والمنطقة بشكل عام ، ونشير هنا، ان أي تهديد للقطاع النفطي في البلاد يعد تهديداُ حقيقياُ لاستقرار أوضاعه السياسية فيها، وعليه نرى فمن الطبيعي ان ينال النفط النصيب الاوفر من اهتمامات اصحاب القرار السياسي، لوضع الخطط الخاصة بديمومته وتطوير انتاجه وحل العقبات التي تواجهه، ما دام مسعى أصحاب القرار هؤلاء في أن يصبحوا سياسيين ناجحين في إدارة دفت الحكم وفي اغلب الأحيان يعتمد على نجاحهم في هذا القطاع .

إن هذه الأهمية وجهتنا لدراسة السياسة الذي سارت عليه حكومة ناجي طالب (٩ اب ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٧) ، في مرحلة دقيقة من مراحل تاريخ العراق المعاصر ،اتسمت بتشابك أحداثها وتوترها فضلاً عن سوء الاوضاع الاقتصادية ألتي كانت تمر بها البلاد وتزامنها مع توقف تصدير النفط العراقي عبر الأراضي السورية .

يهدف البحث إلى عن معرفة السياسة النفطية لحكومة ناجي طالب ، إلى معرفة مدى تأثير الشركات الأجنبية المهيمنة على نفط العراق وأوضاعه السياسية والاقتصادية ، ومعرفة طبيعة تعامل أصحاب القرار السياسي متمثلين بناجي طالب مع المشاكل المهمة التي تواجههم ، ومقدار الحنكة

والقدرة السياسية التي يمتلكونها في مثل هذه المواقف،التي نعتقد إنها تمثل مؤشر واضح يعكس مدى النجاح والفشل في ادارة الأمور السياسة والاقتصادية والإدارية .

أولا : ظروف تأليف ناجي طالب للوزارة

كانت بداية الظهور السياسي لناجي طالب[١]، انضمامه الى تنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٥٦ ، واسهامه وزميله رجب عبد المجيد[٢] ، بتأسيس اللجنة العليا للتنظيم ودوره المتميز في اجتماعاتها وارساء مبادئها[٣] ، فضلاً عن مساهمته الفاعلة في وضع الخطة العسكرية التي استندت اليها عملية تنفيذ ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ فيما بعد،حتى انه كان مرشحاً قوياً فضلاً عن عبد الكريم قاسم إلى زعامة هذا التنظيم[٤].

بشكل غير متلائم مع دوره هذا في الاعداد للثورة ، اسند اليه عبد الكريم قاسم وزارة الشؤون الاجتماعية في اول وزارة في العهد الجمهوري ، وعلى الرغم من قبوله بهذا المنصب الا انه سرعان ما اعلن خروجه من الوزارة في شباط عام ١٩٥٩ لاختلافه مع رئيسها حول فرديته في ادارة الدولة وعدم تشكيل مجلس قيادة الثورة[٥] ، واختلاف سياسة عبد الكريم قاسم مع المبادئ القومية التي امن بها ناجي طالب[٦].

ومن دون أدنى دور له في انقلاب حزب البعث العربي الاشتراكي ضد عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ ، اسندت له حقيبة الصناعة في الوزارة التي شكلها احمد حسن البكر بعد هذا الانقلاب ، وظل في منصبه حتى قدم استقالته اوائل تشرين الأول عام ١٩٦٣ بسبب عدم الانسجام بين أعضاء الوزارة ، ولتجاوز تشكيلات الحرس القومي[٧] التابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي صلاحيات الجيش والشرطة معا[٨] .

ولم يستطع عبد السلام عارف بعد إزاحته لحزب البعث العربي الاشتراكي من السلطة في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ والانفراد بها ، الاستغناء طويلاً عن ناجي طالب وهو صاحب النهج القومي المعتدل ، فأسندت له وزارة الخارجية في وزارة طاهر يحيى [٩] المؤلفة في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٦٤ وبقي في هذا المنصب حتى ٥ أيلول عام ١٩٦٥[١٠] .

سطع نجم ناجي طالب بوصفه قطبا سياسياً مؤثراً في القرار السياسي للبلاد بعد مصرع رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرة شهدتها، مدينة البصرة في ١٣ نيسان عام ١٩٦٦[١١] ، حيث بدأ الصراع الفعلي وبشكل مكشوف بين ساسة العراق من مدنيين ، وأهمهم رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز[١٢] ، صاحب فكرة انتخاب رئيس جديد للجمهورية من بين السياسيين المدنيين ، وبين العسكريين وابرزهم ناجي طالب الذي رفض آراء البزاز هذه معلناً ضرورة اختيار مجلس رئاسة يتولى مهام رئاسة الجمهورية[١٣] ، واحتدم الصراع بين هذه الكتل حتى اختيار عبد

الرحمن عارف رئيساً للجمهورية في ١٨ نيسان عام ١٩٦٦[١٤]،وأوكل أمر تأليف الوزارة مرة اخرى لعبد الرحمن البزاز ، فيما رفض ناجي طالب الاشتراك بها لايمانه ان صاحب الحق في تشكيل الوزارة في مثل تلك الظروف الصعبة هم ضباط ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، الأمر الذي انعكس سلباً على مواقف ناجي طالب والكتلة العسكرية من حكومة البزاز،فكان لهم الكلمة الفيصل في اجبار البزاز على تقديم استقالته في ٦ اب عام ١٩٦٦ بعد ضغوطات غير قليلة مارسوها على رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف[١٥] .

وكما يبدو فأن عبد الرحمن عارف لم يكن بوسعه ان يهمل ما يتمتع به ناجي طالب من زخم وتأثير وتأييد من قبل الكتلة العسكرية والقوميين معاً، فضلاً عما يتمتع به من اعتدال في أرائه السياسية واتجاهه القومي، لذا توجهت الأنظار أليه ليكون المرشح الجديد لتشكيل الوزارة ، التي انبثقت على ساحة العراق السياسية في ٩ آب عام ١٩٦٦[١٦].

ثانياً: سياسة وزارته النفطية

شكل ناجي طالب وزارته في ظل ظروف سياسية اتسمت بالانقسام والتناحر وبروز ظاهرة الصراع على السلطة ، ووضع اقتصادي متردي اتسم بالجمود، وعجز مالي ملحوظ ، وفساد إداري متفشي، وبطالة ملحوظة[١٧].

وبناءً على رغبة ناجي طالب ، قدم وزير المالية عبد الله النقشبندي في ١٣ أب عام ١٩٦٦ تقريراً مفصلاً عن الوضع الاقتصادي في البلاد ، بين فيه مدى صعوبة وحراجة الوضع المالي مقترحاً معالجته عن طريق الاستلاف من شركات التأمين ومؤسسة الضمان الاجتماعي من خلال خصم كمبيالات على البنوك التجارية وزيادة رأس مال البنك المركزي إلى ٢٥ مليون دينار عراقي بعد ان كان ١٥ مليون فقط ، فضلاً عن محاولة الاستفادة من النقد الاحتياطي[١٨].

وقد حاول ناجي طالب جاهداً اصلاح هذه الامور،ففي ١٥ آب عام ١٩٦٦ اتخذ مجلس الوزراء قراره بالاجماع بوجوب إيقاف الصرف في جميع الموازنات الداخلية والحسابات الخزنية العامة باستثناء الرواتب ، ومخصصات غلاء المعيشة ، والأرزاق واعتمادات تشغيل الآلات الخاصة بالمنشآت المنتجة فعلياً أو للضرورات القصوى غير القابلة للتأجيل ، كما قرر أيضاً منع الوزارات والدوائر والمصانع من أي نفقات جديدة داخلية أو خارجية ومنع استملاك العقارات ، فضلاً عن إيقاف التعيينات في الوزارات والدوائر والمصالح الحكومية[١٩].

في حين دعت حكومته أصحاب المعامل الأهلية والمصالح الحكومية وبمختلف أنواع منتجاتها ذات المساس المباشر والمهم في حياة المواطنين إلى زيادة إنتاجها لسد الحاجة المحلية ، لاسيما في

حال منع استيراد بعض المواد التي يمكن إنتاجها محلياً بهدف توفير رأس المال داخل العراق فضلاً عن تشجيع الصناعات الوطنية وتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة[٢٠].

ومن جانب آخر اتخذت الحكومة إجراءات عدة للحد من ظاهرة ارتفاع أسعار السلع لاسيما الاستهلاكية منها ، مستعملة صلاحياتها في تحديد أسعار مادتي الشاي والسكر[٢١] ، كما لجأت إلى إصدار حوالات خزنية وبصورة مستمرة لمواجهة العجز المالي للحصول على الأموال الكافية لسد النفقات المسموح بها مثل الرواتب وغيرها[٢٢] .

بيد إن ناجي طالب وكما يبدو سرعان ماستسلم للامر الواقع ، الا وهو وجوب اللجوء الى القطاع النفطي بوصفه المنقذ للبلاد واقتصادها في مثل هذه الأزمات ، لاسيما وانه اعد العدة لمثل هذا الامر وهو ما يمكن استنتاجه من توليه وزارة النفط وكالةً وعدم اسنادها لشخص أخر ، ومما أشار إليه منهاج وزارته الذي نص على " دراسة ما توصلت إليه الحكومة السابقة في مباحثاتها مع الشركات النفطية العاملة في العراق[٢٣] ودعم شركة النفط الوطنية[٢٤] لتحقيق أغراضها التي أُسست من أجلها، والعزم على مصارحة الشعب بالعجز المالي الذي ورثته الحكومة الحالية نتيجة سياسات الحكومات السابقة" [٢٥].

حاول ناجي طالب تحت هيمنة هذه الظروف إتباع سياسة جديدة حيال القطاع النفطي ، اذ طالب شركة نفط العراق[٢٦] ، أوائل تشرين الثاني عام ١٩٦٦بزيادة كميات النفط المصدرة من العراق ضمن الحدود التي تسمح بها إمكانياته ،كما طالب الشركة ذاتها، إعلام الحكومة العراقية عن خطتها المستقبلية المتعلقة بتطوير إمكانيات الإنتاج إلى سبعين مليون طن سنوياً بدلاً من اربعين مليون طن لمعالجة الوضع المالي المتردي[٢٧] .

وبناءً على هذا التوجه قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة من الخبراء الاقتصاديين ، ضمت ناجي طالب وعبد الله النقشبندي وخالد الشاوي وصالح كبه وبابا علي الشيخ محمود وأديب الجادر ومحمد جواد العبوسي وعبد اللطيف الشواف وغانم عبد الله العقيلي وعبد الله إسماعيل للإشراف على السياسة النفطية سعياً منهم الى بث الحياة بشركة النفط الوطنية فضلاً عن إيجاد الحلول المناسبة لزيادة صادرات العراق من النفط بما يضمن سد النقص الحاصل في واردات الدولة المالية[٢٨] .

غير ان اللجنة ونتيجة لتباين اراء أعضائها ما بين الدعوة إلى التفاهم مع شركة نفط العراق للحصول على الحد الأقصى من عائدات النفط ، وما بين الاتجاه إلى اعتماد سياسة وطنية حازمة وعدم التنازل عن الحقول المكتشفة والأراضي ذات الاحتمالات الجيدة في وجود النفط لأية جهة

معينة ، انتهى عملها بعد أن قدم أديب الجادر وعبد اللطيف الشواف ومحمد جواد العبوسي استقالاتهم منها على الرغم من الجهود التي بذلها ناجي طالب للتوفيق بين وجهات النظر[٢٩] .

وبعيداً عن هذه الانقسامات في الاراء حاول ناجي طالب استغلال زيارة ممثلو شركة نفط العراق إلى بغداد أوائل تشرين الثاني عام ١٩٦٦[٣٠] ، لإجراء مباحثات تمهيدية معهم بشأن القضايا المتعلقة بين العراق والشركة [٣١] ، ولم يتردد ناجي طالب خلال لقائه بممثلي الشركات عن الاعلان بأن نية حكومته هي الاستثمار المباشر للنفط ، وان يدخل العراق صناعة النفط ، بما في ذلك التسويق والإنتاج ، والتهديد بان العراق سوف يلجأ إلى بيع نفطه بصورة مباشرة وبالسعر السائد من دون الدخول في مضاربات مع الشركة ، اذ ما استمرت هذه الشركة على نفس النهج والسياسة في التعامل مع الجانب العراقي [٣٢] .

وتعزيزاً لهذا الموقف بادر ناجي طالب على اتخاذ خطوات من شأنها تطوير شركة النفط الوطنية في ممارسة أعمالها ، اذ أحدث تغيرات مهمة في مجلس إدارتها ، أصبح بموجبه ناجي طالب رئيساً للمجلس بعد ان كان رئيس المجلس يختار من بين أعضاء مجلس الإدارة ، وفي اثر هذا التغير سجلت الشركة حضوراً مهماً في مشاركتها في المؤتمر الأول لشركات النفط الوطنية الذي انعقد في المدة بين ١٣-١٧ تشرين الأول عام ١٩٦٦ في فنزويلا، والذي نادى بضرورة تنسيق السياسات النفطية لدول الأوبك [٣٣] .

ثالثاً: موقفه من ازمة تصدير النفط العراقي

اصطدمت مساعي ناجي طالب المبذولة لزيادة واردات العراق النفطية من خلال اتباع سياسة الضغط على شركة نفط العراق، لتلافي الضائقة المادية التي كانت تمر بها البلاد ، بمشكلة كبيرة كان اطرافها الحكومة السورية وهذه الشركة ، بسبب مطالب الجانب السوري في زيادة رسوم مرور النفط العراقي عبر خطوط الانابيب المار عبر اراضيها مع زيادة رسوم الشحن من ميناء بانياس السوري على البحر المتوسط وباثر رجعي اعتباراً من عام ١٩٥٥، وهو العام الذي وقع فيه الجانبان اتفاقاً نص على حصول الجانب السوري على نصف الريع القومي الناتج عن نفقات نقل النفط العراقي الذي يضخ الى سواحل البحر المتوسط عبر الانابيب المارة بسورية بدلاً من نقله بواسطة ناقلات عبر الخليج العربي، ورفض الشركة هذا الطلب مصرة على حساب هذه الزيادة ابتداءً من عام ١٩٦٦[٣٤] ، وفي هذا الخصوص اتهم رئيس الوزراء السوري يوسف زعين اواخر آب عام ١٩٦٦ شركة نفط العراق بالمغالطة في حساباتها ، وان هناك غبناً وقع على الجانب السوري منذ اكثر من عشرة سنوات ، لأن الشركة تقدم حساباتها بشكل مختلف عن الواقع [٣٥].

وفق ذلك دخل الطرفان في مفاوضات سعياً منهما للتوصل الى حل مرضي ، وأمام تمسك الجانب السوري بمطاليبه ورفض عرض الشركة القاضي رفع هذه الاجور ابتداءً من عام ١٩٦٦ ، طلبت الشركة مهلة لدراسة مطالب الجانب السوري بعد الرجوع الى مجلس ادارة الشركة في لندن [٣٦] .

اثارة هذه المشكلة قلقاً كبيراً لدى ناجي طالب ، وعلى الرغم من تأييده للحكومة السورية في مطلبها هذا ، الا انه لم يتردد عن توضيح خطره على العراق ، داعياً الجانب السوري الى تخفيف مطالبه بالشكل الذي يمكن تحقيقها من قبل الشركة [٣٧] ، وتعبيراً عن هذا القلق اوفد نائبه ووزير داخليته رجب عبد المجيد الى دمشق في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٦ للاطلاع عن كثب على موقف ونوايا الحكومة السورية، فضلاً عن توضيح موقف العراق المؤيد لمطالبهم ، ومدى تأثير الامر على الاقتصاد العراقي [٣٨].

اعتبرت هذه المفاوضات في عداد المنتهية ، حال تصريح القنصل البريطاني بحلب في ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٦٦ ، والذي بين فيه نية الشركة تحويل خط الانابيب المار بالاراضي السورية نحو الاراضي التركية ثم الى ميناء الاسكندرونة إذ ما بقيت الحكومة السورية مصرة على موقفها [٣٩].

وقد رد الجانب السوري في ٨ كانون الأول عام ١٩٦٦ بالإعلان عن الاستيلاء على جميع ممتلكات الشركة التي تقع ضمن اراضيها ، مما أدى إلى توقف الشركة عن ضخ النفط العراقي عبر الانابيب المارة بسورية [٤٠] وهذا بالتأكيد ما كان يخشاه ناجي طالب .

ولم يكن أمام ناجي طالب الا ان يعقد اجتماعاً طارئا لمجلس الوزراء يوم ١٠ كانون الأول عام ١٩٦٦ ، تمخض عنه تصريحاً ادلى به ناجي طالب بنفسه استعرض من خلاله المشكلة ، ووصف به المطالب السورية بالعادلة ، وابلاغ الشركة بشكل رسمي ضرورة معالجة الموقف بعيداً عن الضرر الذي قد يصيب الحكومة العراقية، مهدداً بالمطالبة بدفع الشركة للعوائد المترتبة على معدلات التصدير قبل توقف الشحن لكون الخلاف القائم بين الشركة والحكومة السورية لا يمكن ان تتحمل نتائجه الحكومة العراقية [٤١].

من جهة اخرى حاول ناجي طالب حل هذه الازمة من خلال تدخل بعض الاطراف التي اعتقد انها مؤثرة ، اذ حمل القائم باعمال السفارة العراقية في القاهرة عبد الحسين الجمالي رسالة الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر للتدخل لدى الجانب السوري لحل الازمة [٤٢] ، كما بادر الى الاتصال

بالقائم باعمال السفارة العراقية في لندن نجم الديم حمودي للتباحث مع المدير العام لشركة نفط العراق المستر دالي (Dally) حول الأزمة بين الشركة والحكومة السورية[٤٣] .

وفي ١١ كانون الاول ١٩٦٦ عقد ناجي طالب اجتماعاً مع ممثلي الشركة ببغداد،بين فيه ان تعنت الشركات في موقفها من الحكومة السورية سوف تتحمله الشركات نفسها ، لأن الحكومة العراقية سوف لن تتنازل عن حقها من عائدات النفط المتوقف ضخه بسبب سياستها[٤٤] .

ومن جانب أخر حاولت الحكومة السورية كسب الجانب العراقي في قضيتها هذه ، وفي هذا الشأن زار نائب رئيس الوزراء السوري ابراهيم ماخوس بغداد في ١٤ كانون الأول عام ١٩٦٦ واجتمع بالمسؤولين العراقيين وفي مقدمتهم ناجي طالب داعياً إلى وجوب مساندة بلاده فيما اسماه بـ " معركة تحرر العرب " ، الامر الذي اثار ناجي طالب ليرد على ماخوس بـ " لو كانت هذه معركة العرب كان عليكم استشارتنا بها " [٤٥] .

ولم يقتصر الاهتمام بهذه الازمة المؤثرة على مصير البلاد واقتصاده على ناجي طالب فحسب ، بل شمل ايضاً رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف وسياسيين اخرين امثال طاهر يحيى واحمد حسن البكر الذين عقدوا اجتماعاً خاصاً في القصر الجمهوري بحضور ناجي طالب شخصياً وبعض الوزراء ،وبعد أن استعرضوا الازمة واثارها على الاقتصاد العراقي ، أيدوا سياسة حكومة ناجي طالب مع شركة النفط وموقفه من مطالب الجانب السوري [٤٦] .

وفي ٢٤ كانون الأول عام ١٩٦٦ أعلن ناجي طالب في حديث خاص أدلى به لصحيفة (الجمهورية) حول ألازمة ما نصه : "ان الحكومة العراقية قد أوضحت بما لا يقبل التأويل انها تؤيد سوريا الشقيقة في مطلبها بحقوقها المشروعة وان ما حدث من خلاف بين سوريا وشركة نفط العراق لم يكن العراق طرفا فيه وان رئيس الجمهورية العراقية عبد الرحمن محمد عارف تابع أزمة النفط وقد اسهم بتوجيهاته في تحديد الموقف الذي التزمه العراق والذي حرص فيه على اداء واجبه القومي تجاه مطالب سوريا ، كما حرص على عدم التفريط قيد أنملة بحقوق العراق في نفطه وفي عوائد هذا النفط وآثارها في الاقتصاد العراقي" [٤٧]

ومع حلول عام ١٩٦٧ سعى ناجي طالب الى ايجاد منافذ اخرى لاستثمار وتصدير النفط العراقي غير منفذ شركة نفط العراق ، وذلك من خلال سفره الى فرنسا والتفاوض مع المسؤولين هناك حول استثمار حقل الرميلة الشمالي ، الا ان الجانب الفرنسي رفض هذا العرض لموقفه المساند لشركة نفط العراق الذي يمتلك نسبة ٢٣,٧٥% من اسهمها[٤٨] .

وقد أسفرت الضغوطات التي مارسها ناجي طالب حيال شركة نفط العراق عن قرار الشركة دفع مبلغ قدره (٣٣، ٣٠٦٠٠٠) باون استرليني الى الحكومة العراقية من مستحقاتها لغاية كانون الأول عام ١٩٦٦، ورصد مبلغاً أخر بقيمة(٣٤٣٢٢١، ٣) باون استرليني في احد مصارف لندن لحساب الحكومة العراقية [٤٩] ، إلا أن ناجي طالب وخلال لقاءه بالمسؤولين في الشركة استشف بانهم يسعون الى ان يتحمل العراق جزءاً من المبالغ التي تطالب به الحكومة السورية ، وهذا ما رفضه جملة وتفصيلا مصرا على ان مادام العراق ليس طرفاً في هذا الخلاف فأنه لا يتحمل جزءاً من هذه المبالغ[٥٠].

ولإصرار ناجي طالب على حل الأزمة ، عقدت في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٦٧ جلسة غير اعتيادية لمجلس الوزراء في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف لغرض تدارس الوضع الناجم عن توقف ضخ النفط العراقي ، فضلاً عن الاطلاع على مجريات المباحثات بين ناجي طالب وممثلي الشركة ، وقد أسفر عن هذا الاجتماع تكليف رئيس الوزراء بمواصلة الجهود ودعوة الشركات إلى إيجاد حل للأزمة وإعادة ضخ النفط وتقديم ضمانات بعدم المساس بحقوق العراق ، وطلب أيضاً من ناجي طالب إنذار الشركة وإيجاد حل لهذه المشكلة خلال أسبوع من تاريخ هذا الاجتماع ، مع التأكيد على ان العراق ليس بإمكانه الدخول في أية التزامات جديدة مع الشركة لحل مشكلة إيقاف ضخ النفط[٥١] .

ووفق ذلك قدم ناجي طالب في ٢٢ كانون الثاني من العام نفسه ، إنذاراً لشركة النفط بوجوب استئناف تدفق النفط خلال أسبوع من تاريخ الإنذار[٥٢] ، الا ان هذا الإنذار لم يؤد إلى نتائج في حينها،حيث تقدم مسؤول الشركة بطلب إلى الحكومة العراقية دعا فيه إلى تمديد مدة الإنذار لإكمال المباحثات مع الحكومة السورية[٥٣] ، وفي اثر ذلك وبناءً على دعوة ناجي طالب عقد مجلس الوزراء في ٧ شباط ١٩٦٧ جلسة برئاسة عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية لبحث التطورات المستجدة وما توصلت إليه الشركات في مباحثاتها مع الحكومة السورية[٥٤] ، ولزيادة الضغط على الشركة دعا ناجي طالب في ١٤ شباط عام ١٩٦٧ سفراء الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا بوصفهم ممثلين للدول صاحبة الأسهم في شركة نفط العراق ، موضحاً لهم آثار الأزمة على العراق ، وطالبهم ببذل الجهود للضغط على الشركة للاستجابة للمطالب العراقية وإنهاء المشكلة[٥٥].

وفي إطار الجهود المبذولة لتسوية الأزمة ، اقترح ناجي طالب أمام مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ شباط عام ١٩٦٧ تأليف وفد رسمي برئاسته للذهاب إلى سورية[٥٦] ،

للتباحث مع الجانب السوري بشأن وضع الحلول المناسبة لمسألة توقف ضخ النفط ، فضلاً عن اطلاع الحكومة سورية على الأضرار التي لحقت بالعراق نتيجة سياستها تجاه شركة نفط العراق[٥٧].

وبعد الموافقة على هذا المقترح غادر الوفد في ١٧ شباط عام ١٩٦٧ إلى دمشق ، وعقدة مباحثات بين الجانبين ، مثل الجانب السوري فيها يوسف زعين رئيس الوزراء فضلاً عن موفق الشوربجي وزير المالية وزهير الحاني وزير الدولة ، والتي تناولت أزمة ضخ النفط بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق ، وآثارها السلبية على الاقتصاد العراقي ، فضلاً عن الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة ، وقد دعا الجانب العراقي إلى ضرورة التزام الحكومة السورية بوعودها التي قطعتها على نفسها بشأن استمرار تدفق النفط العراقي ، لان العراق لم يكن طرفاً في الأزمة ، فيما دعا الوفد السوري إلى ضرورة قيام الحكومة العراقية بتصدير نفطها بنفسها[٥٨].

لم تؤد المفاوضات إلى نتائج إيجابية سوى تأكيد الجانب السوري على تنفيذ الوعود بشأن تدفق النفط بعد تنفيذ مطالبها من قبل الشركة[٥٩] ، وفي اثر عودة ناجي طالب ،عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية بتاريخ ١٩ شباط عام ١٩٦٧ عرض خلالها ناجي طالب نتائج مباحثاته مع المسؤولين السوريين ، وبعد المناقشة خول المجلس وزير الثقافة والإرشاد دريد الدملوجي بإعداد بيان باسم الحكومة العراقية لاطلاع الرأي العام العراقي على نتائج المباحثات ، فضلاً عن جهود رئيس الوزراء المبذولة في هذا الشأن[٦٠]، وقد جاء في البيان "ان الأزمة التي سببها توقف ضخ النفط من حقولنا الشمالية إلى موانئ البحر المتوسط وما يتوقع ان تؤدي إليه من أضرار بمصالح العراق الحيوية ، على الرغم من ان العراق لم يكن طرفاً في النزاع المتعلق بتطبيق اتفاقية عام ١٩٥٥ بين سورية وشركة نفط العراق ، فأن الحكومة العراقية أولت هذا الموضوع اهتماماً بالغاً منذ نشوء الأزمة وبذلت جهوداً مستمرة منذ ذلك الحين وحتى قبل توقف الضخ لإيجاد الحلول المقبولة التي تؤمن استمرار تدفق النفط حفاظاً على مصالح العراق وتدعيماً لهذه الجهود قدم الوفد العراقي وجهة نظره في الأزمة وأكد أهمية تدفق النفط بالمعدلات المتنامية التي تؤمن للعراق المورد الضروري لسد حاجاته المالية،وان الحكومة مستمرة في بذل جهودها واتصالاتها مع جميع الأطراف ، وهي عازمة على المحافظة على حقوق العراق "[٦١].

ومن جانب آخر أوضح البيان ان الحكومة سوف توضح في وقت قريب للرأي العام العراقي ، المراحل التي مرت بها هذه الأزمة والجهود التي بذلت بهذا الصدد ، لطمأنة الرأي العام وحقه في معرفة ما تم بشأن الحفاظ على ثرواته ، فضلاً عن تنوير الرأي العام العربي بموقف العراق[٦٢].

وقد استمرت الأزمة على الرغم من جهود ناجي طالب حتى ٢ آذار عام ١٩٦٧ ، إذ تم الاتفاق بين سورية وشركة نفط العراق على تدفق النفط ، بعد ان حقق الجانب السوري مكسباً مادياً ضئيلاً لا يتناسب ومعاناة الشعب العراقي من تدهور اقتصادي ومالي خطيرين[٦٣] ، وفي اثر ذلك أذاع ناجي طالب مساء اليوم نفسه ، نبأ حل الأزمة وتدفق النفط العراقي مرة ثانية من حقوله الشمالية بعد مرور أكثر من ثمانين يوماً على إيقاف الضخ عبر الأنابيب المارة بسورية إلى البحر المتوسط[٦٤] ، وكبادرة حسن نية للحكومة السورية تجاه الحكومة العراقية استقبل الرئيس السوري نور الدين الاتاسي ، اديب الجادر رئيس مجلس ادارة شركة النفط الوطنية بحضور حازم جلميران القائم بأعمال السفارة العراقية بدمشق ، حيث صرح أديب الجادر لمراسل وكالة الأنباء العراقية في دمشق "بأن مباحثاته مع المسؤوليين السوريين قد استهدفت التعاون المشترك بين العراق وسوريا في ميدان نقل النفط وإمكانية القيام بمشروعات مشتركة على المدى القريب والبعيد" وأضاف : "انه سيبحث بالتفصيل مع وزير النفط السوري إمكانية استخدام أنابيب النفط السوري واحتمالات إنشاء أنابيب جيدة لنقل إنتاج شركة النفط الوطنية العراقية" [٦٥].مع ذلك ، لم تكن نهاية الازمة لتمثل انفراجا في وضع البلاد الاقتصادي والسياسي بل زادته تعقيداً في ظل استمرار الازمة المالية ، ووجود فئة سياسية اخرى كانت تتحين مثل هذه الفرصة .

رابعاً :آثار الأزمة على وزارة ناجي طالب

نتج عن أزمة تصدير النفط العراقي عبر الاراضي السورية اثار بليغة على وزارة ناجي طالب والبلاد من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

ففي الجانب الاقتصادي عمقت الازمة المالية التي كانت تشهدها البلاد ، وأخرت مجمل الخطط الاقتصادية التي سعت الى تحقيقها الوزارة وفق منهاجها ، فضلا عن تنفيذ المشاريع المتعلقة بالقطاعات الخدمية [٦٦] ، كما أدت إلى انخفاض انتاج الحقول الشمالية (كركوك والموصل) بنسبة ١١,٥ % عام ١٩٦٧، اذ بعد ان كان انتاج النفط عام ١٩٦٥ (٦٣,١) مليون طن وارتفع عام ١٩٦٦ إلى (٦٦,٦) مليون طن أي بزيادة مقدارها (٣,٥) مليون طن وكان انتاج حقل كركوك (٤٣,٩) مليون طن عام ١٩٦٥ ، انخفض إلى (٤٢,٦) مليون طن عام ١٩٦٦ وانخفض انتاج حقل الموصل من (١,٣) مليون طن عام ١٩٦٥ الى (١,٢) مليون طن في السنة التالية[٦٧].

أما بالنسبة للموقف من شركة نفط العراق، فبعد ان جدد ناجي طالب دعوته لشركة النفط خلال المؤتمر العربي السادس للبترول الذي عقد في بغداد للمدة من ٦-١٢ آذار عام ١٩٦٧ ، بإعادة النظر في علاقاتها مع البلدان المنتجة للنفط ، لاسيما تنفيذ مطالب العراق المشروعة من عائدات نفطه [٦٨] . وما تلاه اثر هذا التصريح في تقديم شركة نفط العراق عرضاً للحكومة العراقية

في ١٩ آذار عام ١٩٦٧ ، أكدت فيه قيامها بتخفيف الأعباء عن الاقتصاد العراقي من خلال زيادة معدلات تصدير النفط من حقول البصرة ، مع تقديم قرض مقداره (٨,٥) مليون باون استرليني وسلفة أخرى حتى يصل ما يدفع للعراق في الربع الأول من عام ١٩٦٧ إلى (٣٥) مليون باون استرليني على ان يتم تسديد القرض بأقساط سنوية [٦٩] ، وعلى الرغم من رفض ناجي طالب هذا العرض ودخوله في مباحثات مع وفد الشركة الذي زار العراق في ٢٨ آذار عام ١٩٦٧ حول مستحقات العراق والبالغة ٤٠ مليون باون استرليني ضمن المدة التي تنتهي في ٧ نيسان عام ١٩٦٧ ، فضلاً عن زيادة الإنتاج إلى ما كان عليه قبل توقف الضخ[٧٠] ، إلا انه وبتأثير الوضع الاقتصادي السيء الذي كان يعانيه العراق بفعل الازمة المالية اضطر للموافقة عليه[٧١] ،بعد أن وعدت الشركة ناجي طالب بدفع ما بقي للعراق من مستحقات خلال شهر أيار عام ١٩٦٧[٧٢] .

أما من الناحية السياسية فقد استغلت القوى السياسية ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي للتنكيل به ووزارته واتهامه بعدم اتخاذ موقف متشدد تجاه الشركات النفطية، وعدم الوقوف إلى جانب الحكومة السورية في معركتها التي وصفها بالعالمية ، متخذه من هذه الأزمة ذريعة مناسبة للمطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين بحجة جمع الصف الوطني ضد ما اسماه المؤامرات والتحديات الاستعمارية[٧٣] .

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد تصدى لهذه الأزمة من خلال البيانات التي أصدرها لمهاجمة السلطة المتمثلة بعبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية وناجي طالب رئيس الوزراء متهماً إياهما بالعمل لإضعاف عزيمة سورية بدعمهما لسياسة شركة نفط العراق ، كما طالبت هذه البيانات بتقديم الدعم اللازم للإجراءات التي اتخذتها سورية ضد شركة نفط العراق باستحواذها على أنابيب النفط المارة عبر أراضيها[٧٤] .

ومع تطور الأزمة برز أيضا تيار معارض لسياسة حكومة ناجي طالب ومعالجتها للمشكلة ، التي وصفها بالارتجال والتردد ، وقد مثل هذا التيار محمود الدرة ، وحسين جميل ، وفائق السامرائي عبر المذكرة التي رفعوها إلى رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف في ١ كانون الأول عام ١٩٦٧ ، التي أشارت إلى افتقار الحكومة إلى قاعدة شعبية رصينة ترتكز عليها ، مؤكده على مطالبة الحكومة بإعلان المفاوضات على الرأي العام للاطلاع على ماهيتها وأبعادها وكيفية معالجة الحكومة لها ، وفي الوقت نفسه أشارت المذكرة إلى وقوف الحكومة موقف المتفرج من مجريات الأحداث ، ودعت إلى التمسك بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، وطالبت صراحة بإقالة حكومة ناجي طالب والمجيء

بحكومة لا تهادن الشركات على حساب مصالح الشعب[٧٥]. وبالتأكيد كان بروز مثل هذه الفئة المعارضة واراءها من العوامل التي اسهمت في اقالة وزارة ناجي طالب في ١٧ تموز عام ١٩٦٧ .

الخاتمة

كانت ظروف البلاد أبان تشكيل ناجي طالب وزارته غير طبيعية من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، إذ كان وضع البلاد السياسي في غاية التشنج وسماءه ملبده بغيوم الصراع والتنافس بين الأقطاب السياسية المختلفة ، واقتصادياً كانت البلاد تمر بأزمة مالية واضحة ومؤثرة ، وقد مثلت هذه الظروف تحديات حقيقية له ، وكان عليه أن يتخلص وبأسرع وقت ممكن من الأزمة المالية للبلاد كي يتفادى وفي اقل تقدير انتقادات الجهات السياسية الموجهة له ، إلا انه وفي خضم مسعاه هذا ، تعرض الشريان الأساس للاقتصاد العراقي إلى صدمة عنيفة متمثلة بتوقف تصدير النفط العراقي عبر الأراضي السورية .

حاول ناجي طالب مع تأكيد موقفه القومي المساند للحكومة السورية تخفيف أثار هذه الأزمة على الاقتصاد العراقي لكن من دون جدوى ،ولم يتردد عن استعمال الوساطات الخارجية العربية والدولية للتخلص منها ، كما لم تنجح أيضا مساعيه في الاستعانة بأطراف أخرى غير شركة نفط العراق لاستمرار تصدير النفط العراقي ، فلم يكن أمامه الا الوقوف موقف العاجز حيال مشكلة كانت أطرافها دولية ، يسعى كل منها إلى تحقيق مصالحه الشخصية ، وهو ما يدعونا إلى القول وجوب سعي أصحاب القرار السياسي في البلاد إلى توسيع مصادر اقتصاديات البلاد وتعزيز الاقتصاد أحادي المورد من خلال تشجيع القطاعات الأخرى من الاقتصاد مثل الزراعة والتجارة والصناعة مع تطوير القطاع النفطي ومحاولة إيجاد أكثر من منفذ تصدير له كي لا يكون تحت رحمة منفذ واحد قد يكون مهدد بالتوقف لأي سبب من أسباب الخلاف ، والسعي إلى وجوب سيطرة البلاد على مواردها الطبيعية وتحريرها من أي نفوذ خارجي مهيمن ومتحكم بها وهو ما سعت إلى تحقيقه الحكومات المتعاقبة على حكم العراق حتى استطاعت تحقيقه عام ١٩٧٢ .

الهوامش

(١) هو ناجي بن الحاج طالب بن محمد علي ، ولد في مدينة الناصرية عام ١٩١٧، من اسرة ميسورة الحال ، وكان والده احد اعضاء مجلس النواب العراقي في العهد الملكي في عدة دورات انتخابية ، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في مدينة الناصرية عام ١٩٣٤ ، ودراسته الاعدادية في بغداد عام ١٩٣٦ ، ثم التحق بالكلية العسكرية ببغداد وتخرج منها برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٧ ورقي الى رتبة ملازم اول عام ١٩٤١ واشترك بحركة مايس ١٩٤١ ، وبعد ان رقي الى رتبة رئيس اول (نقيب) التحق بكلية الاركان العراقية عام ١٩٤٤،وعين بعدها مرافقاً للملك فيصل الثاني ورقي عام ١٩٤٨ الى رتبة رئيس اول ركن (رائد ركن) ثم الى رتبة مقدم ، وفي عام

١٩٥٤ عين معلم في مدرسة الضباط الاقدمين بعد ان رقي الى رتبة عقيد ركن ، انضم الى تنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٥٦ . مقابلة شخصية مع ناجي طالب ، بغداد ، ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٩.

(٢) ولد رجب عبد المجيد في مدينة عانه عام ١٩٢٠ ، التحق بمدرسة الهندسة العسكرية عام ١٩٣٦ ، ومن الضباط المؤسسين لتنظيم الضباط الاحرار ، عين وزيراً للاسكان عام ١٩٦٣ ، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية عام ١٩٦٦ في وزارة ناجي طالب .للاطلاع ينظر زينه حرث جرجيس ، رجب عبد المجيد ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ .

(٣) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق ١٩٥٣– ١٩٥٨ ،بغداد ، ١٩٨٠،ص٢٨٠ .وللاطلاع على تأسيس اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار ودور ناجي طالب فيها ينظر : ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٩ ،ص١٠٣–١٣١ .

(٤) طالب الحسن ، اغتيال الحقيقة (عبد السلام عارف واشكالية الكتابة في تاريخه السياسي)، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٢٠١ .

(٥) كان من بين المقررات المتفق عليها من قبل تنظيم الضباط الاحرار تشكيل مجلس قيادة الثورة يحكم البلاد في حال نجاحها . خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ج٧ (اللغز المحير عبد الكريم قاسم) ، بغداد ،١٩٩٠ ، ص ٣٠١ .

(٦) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، قم ، ١٩٩٧ ، ص٩٨ .

(٧) تشكيلات عسكرية شكلت في شباط ١٩٦٣ من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي لإعداد كوادره من الشباب على استخدام السلاح لصيانة الأمن الداخلي ، وكانت نواة هذه التشكيلات (لجان الإنذار) التي شكلت من قبل الحزب عام ١٩٦٢لاستخدامها في الطوارئ والمهمات الخاصة ، أصبح رئيسها حين تشكيلها العقيد الركن عبد الكريم مصطفى ثم استبدل لاحقا بالمقدم منذر الونداوي ، قامت هذه التشكيلات بكثير من عمليات الاغتيال ضد خصوم حزب البعث ، وحلت من قبل عبد السلام عارف في تشرين الثاني ١٩٦٣ بعد انفراده بالسلطة .حسن لطفي الزبيدي،موسوعة الأحزاب العراقية،بيروت، ٢٠٠٧ ،ص ٣٠٢.

(٨) مقابلة شخصية مع ناجي طالب ، بغداد ، ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٩؛ صبحي عبد الحميد ،مذكرات صبحي عبد الحميد (العراق في سنوات الستينات ١٩٦٠ –١٩٦٨) ، دمشق ،٢٠١٠،ص ٧٠ .

(٩)وهو طاهر يحيى التكريتي ، ضابط تولى رئاسة اركان الجيش بعد استلام حزب البعث السلطة اثر انقلاب شباط ١٩٦٣ ، ثم اشترك في انقلاب عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وشغل منصب رئيس الوزراء (١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣– ٣ ايلول ١٩٦٥) ومن (١٠ تموز ١٩٦٧– ١٧ تموز ١٩٦٨) اعتقل اثر انقلاب حزب البعث في تموز ١٩٦٨ وتوفي في السجن. جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام (ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ – ٢٠٠٠) ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٢ .

(١٠) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري،ج٨(١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ – ١٣ نيسان ١٩٦٦) ، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٤ ،ص ٢٠٩ .

(١١) جريدة الجمهورية ، (بغداد) ، العدد ٨١٣ ، ١٤ نيسان ١٩٦٦.

(١٢) ولد عبد الرحمن عبد اللطيف البزاز ببغداد في ٢٠ شباط ١٩١٣ تخرج من ثانوية بغداد ودخل كلية الحقوق فيها، ومارس التدريس أيضاً في كلية الحقوق كما زوال المحاماة والقضاء، وكان عضواً في محكمة تمييز العراق في عام ١٩٥٩، وأختير نائباً لرئيس الوزراء في حكومة العميد عارف عبد الرزاق في ١٦ أيلول ١٩٦٥ اصبح بعدها رئيساً للوزراء. بعد مصرع عبد السلام عارف تسلم عبد الرحمن البزاز منصب رئاسة الجمهورية نيابةً استناداً الى الدستور المؤقت، ثم عهد اليه منصب رئاسة الوزارة في ١٨نيسان ١٩٦٦، ولم تكن حكومته مقبولة من قبل العسكريين لاسيما من أولئك الذين تبنوا الحل العسكري للقضاء على الحركة الكردية المسلحة، في المقابل لجأ البزاز الى الحل السلمي، توفي في ٢٨ حزيران عام ١٩٧٣. للمزيد ينظر: محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٨، مراجعة جعفر عباس حميدي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ، ٢٠٠٢، ص ٢١ – ٣١.

(١٣) مقابلة شخصية مع ناجي طالب ، بغداد ، ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٩.

(١٤) محمد كريم المشهداني ، المصدر السابق ، ص١٢١ .

(١٥) جريدة العرب ، (بغداد) ، العدد ٦٤٧ ، ٩ اب ١٩٦٦ .

(١٦) تألفت الوزارة فضلاً عن ناجي طالب رئيساً للوزراء ووزيراً للنفط بالوكالة من رجب عبد المجيد نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ، وعدنان الباجه جي وزيراً للخارجية، وشاكر محمود شكري وزيراً للدفاع ، ومصلح النقشبندي وزيراً للعدل ، وعبد الله النقشبندي وزيراً للمالية، وعبد الرحمن القيسي وزيراً للتربية ، وفريد فتيان وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، وفؤاد حسن غالي وزيراً للصحة ، ودريد الدملوجي وزيراً للثقافة والإرشاد ، وأحمد مهدي الدجيلي وزيراً للإصلاح الزراعي ، وخالد الشاوي وزيراً للصناعة ، وداود سرسم وزيراً للبلديات والأشغال ، وغربي الحاج أحمد وزيراً للوحدة ، وأحمد كمال قادر وزير دولة لإعمار الشمال ، ومحمد يعقوب السعيدي وزيراً للتخطيط ، وكاظم عبد الحميد وزيراً للاقتصاد، واسماعيل مصطفى وزيراً للمواصلات ،جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨ ، ج٩ (١٧ نيسان ١٩٦٦– ١٠ مايس ١٩٦٧) بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٤–١٤٥ .

(١٧) محمد كريم المشهداني ، المصدر السابق ، ص١٢١ .

(١٨) جريدة الحوادث،(بغداد) ،العدد١٧ ، ١٤ أب ١٩٦٦ .

(١٩) دار الكتب والوثاق العراقية ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦ ، جلسة ١٥ آب ١٩٦٦ .وسنرمز لها فيما بعد بالرمز(د. ك . و.)

(٢٠) د.ك.و. ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦ ، جلسة ٢٤ آب ١٩٦٦

(٢١) جريدة الوقائع العراقية ،(بغداد)، العدد ١٣٠٦ ،١ أيلول ١٩٦٦ .

(٢٢) د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦ ، جلسة ٦ أيلول ١٩٦٦.

(٢٣) وهو القانون الذي أصدرته الحكومة العراقية في ١١ كانون الأول ١٩٦١ وحددت بموجبه مناطق استثمار الشركات الأجنبية للنفط العراقي ،ونظم أسلوب إعطاء أراضي أخرى كاحتياط لهذه الشركات بشرط ان لا تزيد على المساحة المحددة لكل شركة .للاطلاع ينظر :عبد اللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق،دار الكتب العصرية ، صيدا ،(د–ت)،ص٢٠١–٢٠٢ .

(٢٤) وهي أول شركة عراقية أسست في ٦ شباط ١٩٦٤ ، لغرض استغلال ثروات البلاد النفطية بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط والمواد الهيدروكاربونية الطبيعية في الأراضي التي عدت حقوق استثمارها للدولة بموجب القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ . لمزيد من التفاصيل ينظر :احمد ساجر جاسم الدليمي ، سياسة لعراق النفطية ١٩٦٣-١٩٦٨ ،دار الشؤون الثقافية ،بغداد ،٢٠٠٢ ،ص ٩٨ .

(٢٥) د.ك.و.، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦ ، جلسة ١٠ أب ١٩٦٦ .

(٢٦) وهي الشركة المستثمرة والمهيمنة على النفط العراقي وتتكون من شركة النفط الانكليزية الفارسية (دارسي)وشركة النفط الانكليزية – السكسونية (شل) وشركة النفط الفرنسية وشركة ستا ندر أويل أوف كالفورونيا كل منها بنسبة ٢٣,٧٥ % فضلا عن كولبنكيان بنسبة ٥ % . احمد ساجر جاسم الدليمي ،المصدر السابق ، ص٧ .

(٢٧) جريدة الحوادث ، العدد ٢٧ ،٨ تشرين الثاني ١٩٦٦ ؛ مجلة الاقتصاد العربي، (بيروت) ، العدد ١٨١ ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٦ ، ص ١٦ .

(٢٨) د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦ ، جلسة ٢١ أيلول ١٩٦٦

(٢٩) مجيد خدوري ،المصدر السابق ،ص ٣٨٤ .

(٣٠) وهم ستوكويل ممثل الشركة البريطانية ودالي مدير شركة نفط العراق وستيوارت الممثل العام لشركة نفط العراق . أحمد ساجر جاسم الدليمي ، المصدر السابق ، ص١٤٢ .

(٣١) مقابلة شخصية مع ناجي طالب ، بغداد ، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩ .

(٣٢) أحمد ساجر جاسم الدليمي ، المصدر السابق ، ص١٤٢ .

(٣٣) د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦ ، جلسة ١٠ تشرين الأول ١٩٦٦ .

(٣٤) إيان سكيت ، منظمة الأوبك خمسة وعشرون سنة من الاستعمار والسياسات ، ترجمة الهادي أبو لقمة وآخرون ، منشورات جامعة غاريونس ، بنغازي ، ١٩٩١ ، ص٨٧ .

(٣٥) جريدة الجمهورية ، العدد ٩٤٦ ، ٢٩ آب ١٩٦٦ .

(٣٦) المصدر نفسه .

(٣٧) مقابلة شخصية مع ناجي طالب ، بغداد ، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩ .

(٣٨) د. ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦ ، جلسة ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٦.

(٣٩) مقابلة شخصية مع ناجي طالب ، بغداد ، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩.

(٤٠) مجلة الاقتصاد العربي ، العدد ١٨٤ ، ١٣ كانون الاول١٩٦٦، ص١٥.

(٤١) د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦ ، جلسة ١٠ كانون الأول ١٩٦٦ ؛ جريدة المنار العدد ٣٣٨٧ ، ١١ كانون الأول ١٩٦٦ .

(٤٢) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٩ ، ص٢٧٠ .

(٤٣) مقابلة شخصية مع ناجي طالب ، بغداد ، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩.

(٤٤) جريدة المنار،(بغداد)، العدد ٣٥٨٨ ، ١٢ كانون الأول ١٩٦٦ .

(٤٥) مقابلة شخصية مع ناجي طالب ، بغداد ، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩.

(٤٦) جريدة الجمهورية ،العدد ١٠٥٩ ،٢٠ كانون الأول ١٩٦٦ .

(٤٧) جعفر عباس حميدي ، من الماضي القريب ،مجلة الحكمة(بغداد)،العدد ٣٤ ،أيلول ٢٠٠٣ ، ص٨٢ .

(٤٨) سيف الدين الدوري ، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق ،بيروت ،٢٠٠٨ ص١١٠ .

(٤٩) جريدة المنار ، العدد ٣٦١٥ ، ٨ كانون الثاني ١٩٦٧

(٥٠) جريدة صوت العرب ، (بغداد)،العدد ٤٤٠ ، ٨ كانون الثاني ١٩٦٧ .

(٥١) د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٧ ، جلسة ٢١ كانون الثاني ١٩٦٧ .

(٥٢) جريدة المنار ، العدد ٣٦٢٦ ، ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٧ .

(٥٣) جريدة بيروت المساء ،(بيروت)، العدد ٦١٢٤ ، ٢ شباط ١٩٦٧ .

(٥٤) د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٧ ، جلسة ٧ شباط ١٩٦٧ .

(٥٥) جريدة المنار ، العدد ٣٦٤٨ ، ١٥ شباط ١٩٦٧ .

(٥٦) ضم الوفد فضلاً عن ناجي طالب كلاً من خالد الشاوي وزير الصناعة ، وعبد الله إسماعيل مدير شؤون النفط العام ، وعدنان الجبوري سكرتير مجلس الوزراء . د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٧ ، جلسة ١٦ شباط ١٩٦٧ .

(٥٧) جريدة المنار ، العدد ٣٦٥٠ ، ١٧ شباط ١٩٦٧ .

(٥٨) جريدة المنار ، العدد ٣٦٥١ ، ١٨ شباط ١٩٦٧ .

(٥٩) المصدر نفسه .

(٦٠) د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٧ ، جلسة ١٩ شباط ١٩٦٧ .

(٦١) المصدر نفسه .

(٦٢) جريدة المنار ، العدد ٣٦٥٣ ، ٢٠ شباط ١٩٦٧ .

(٦٣) صاحب ذهب ، البترول العربي الخام في السوق العالمية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص٥٤٨.

(٦٤) جريدة أخبار اليوم ،(القاهرة)،العدد ١١٦٥ ،٤ آذار ١٩٦٧ .

(٦٥) جريدة الجمهورية ، العدد ٩٦ ، ٢٨ آذار ١٩٦٨ .

(٦٦) مقابلة شخصية مع ناجي طالب ، بغداد ، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد ساجر جاسم الدليمي ، المصدر السابق ، ص٢٢٣-٢٢٦ .

(٦٨) جريدة الجمهورية ، العدد ١١٣٣ ، ٧ آذار ١٩٦٧ .

(٦٩) د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٧ ، جلسة ٣٠ و ٣١ آذار ١٩٦٧ .

(٧٠) جريدة الجمهورية ، العدد ١١٥١ ، ٢٩ آذار ١٩٦٧ .

(٧١) د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٧ ، جلسة ٣٠ و ٣١ آذار ١٩٦٧ .

(٧٢) د . ك . و ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٧ ، جلسة ٢٣ نيسان ١٩٦٧ .

(٧٣) أحمد ساجر جاسم الدليمي ، المصدر السابق ، ص٢٢٣-٢٢٦ .

(٧٤) جريدة النهار ،(بيروت)، العدد ٩٥٧٣ ، ١٧ شباط ١٩٦٧ .

(٧٥) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٩ ، ص٢٧٤-٢٧٨ .